الدولة. وكان لابد أن ينعكس ذلك على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه؛ حيث أصبح ضمان موقع متميز لتلك الآلة في الاستراتيجية الاميركية العامة إزاء المنطقة، وهو ما يعبر عنه بخصوصية العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة، يشكل الركن الأساسي فيما تسميه القيادة الصهيونية «أمن اسرائيل القومي». من هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الأحلاف الامبريالية، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ــ العسكرية التي يتم تشكيلها في المنطقة، وبالتالي حساسيتها العالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع.

إن وعي مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها هو المفتاح لإدراك مايكمن وراء تصرف اسرائيل في مفاوضات التسوية، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، وانتهاءاً بسلوكها في المداولات مع النظام المصري حول «الادارة الذاتية» في المناطق المحتلة ١٩٦٧. فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بواقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية ولو مرحلية، على أرضية إنجازاتها في تلك الحرب، كما أنها لم تكن مهيَّأة لتسوية نهائية، وبالتالي لاتخاذ القرار الحاسم بشأن حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في هذه المرحلة من تطورها، كمشروع استيطاني قيد الانشاء. فالخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديمغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على أرض الواقع، وتقديرها باستحالة إمكان تحقيقها في المستقبل المنظور، ناهيك عن العقبات السياسية الأخرى، ذلك كله كان حائلاً دون إمكان أن تنجز اسرائيل تسوية، ولو في إطار المشاريع التي كانت مطروحة في حينه، إلّا إذا أرغمت على ذلك، وعندها لن تكون التسوية سلمية. وقبول اسرائيل بتسوية على قاعدة أي من تلك المشاريع، بما فيها الاسرائيلية ذاتها، كان سيضع اسرائيل أمام الخيار الصعب بين مبدأين أساسيين في العمل الصهيوني هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب، حيث لامكان للجمع بينهما في ظل الوضع الراهن في اسرائيل. فإما أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فتكون قد تنازلت عن مبدأ تكامل الأرض لصالح الحفاظ على وحدانية الشعب، وإما أن تضم تلك المناطق، فتكون قد فعلت العكس، وكلاهما مر، ناهيك عن غياب إجماع صهيوني حول أي من هذين المبدأين، بل على العكس، فجمهور المستوطنين في اسرائيل ينقسم حولهما إلى نصفين تقريباً، مما يجعل الحسم الطوعي في أي من الاتجاهين شبه مستحيل. ولذلك خرج بيغن بمشروعه للادارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، أي مسخ وجودهم إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، وتسويته بأوضاع بقية الشعب الفلسطيني في شتاته، أي أنها «تلجىء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وكذلك فإن